

التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر في ظل أهداف التنمية المستدامة Economic Empowerment of Women in Algeria in the Context of Sustainable Development Goals

زهرة زباني*¹، فاطمة بودية²

¹ جامعة حسبية بن بوعلي الشلف (الجزائر)، z.ziani@univ-chlef.dz

² جامعة حسبية بن بوعلي الشلف (الجزائر)، f.boudia@univ-chlef.dz

تاريخ النشر: 2023/08/22

تاريخ القبول: 2023/08/01

تاريخ الارسال: 2023/07/15

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر في ظل تحقيق أهداف التنمية المستدامة، خاصة الهدف الخامس والمتعلق بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة. وقد بينت النتائج ضعف مستوى التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية على الرغم من الجهود المبذولة، وأن تحقيق أهداف التنمية المستدامة يتطلب إجراءات وآليات جديدة، لأن ما تم اعتماده منذ تبني خطة التنمية المستدامة سنة 2016 لم يستطع تحقيق ولو هدف واحد من أهداف التنمية المستدامة 17. الكلمات المفتاحية: التمكين الاقتصادي، التنمية المستدامة، تمكين المرأة اقتصاديا، المرأة الجزائرية، أهداف التنمية المستدامة.

تصنيف JEL: J16، O1، Q01

Abstract :

This study aimed to identify the current status of women's economic empowerment in Algeria in the context of achieving sustainable development goals, particularly the fifth goal related to gender equality and women and girl's empowerment.

The results showed a weakness in the level of economic empowerment for Algerian women , despite the efforts made, and the achieving sustainable development goals requires new measures and mechanisms, as what has been adopted since the adoption of the sustainable development plan in 2016 has not been able to achieve even one of the 17 sustainable development goals.

Keywords: Economic Empowerment; Sustainable Development; Economic Empowerment of Women; Algerian Women; Sustainable Development Goals.

Jel Classification Codes : J16, O1, Q01

توطئة (مقدمة):

إن التنمية المستدامة هي عملية تطوير شامل، حيث تتضمن جميع جوانب الحياة: الاجتماعية، الاقتصادية، السياسية، البيئية والثقافية، كما أنها تركز على الجميع بدون استثناء وتسعى لأن لا يتخلف أي شخص عن ركب التطوير، مع ضمان حق الأجيال القادمة في الموارد المستخدمة للتنمية وكذا نتائجها، ولن يتحقق ذلك إلا من خلال إرساء العدالة الاجتماعية ودعم مبدأ تساوي البشر ذكورا وإناثا في صنع التنمية.

* المؤلف المرسل: زهرة زباني

إن تمكين المرأة يمثل عاملا حاسما في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، باعتبارها تمثل نحو نصف سكان العالم، وهي محرك للتغيير الاقتصادي والاجتماعي في المجتمعات، فاستغلال كل الموارد البشرية يؤدي إلى زيادة الإنتاجية الاقتصادية وبالتالي تحسين المستوى المعيشي للشعوب، وهو ما ينعكس في الرفاهية الاجتماعية والقضاء على الفقر.

ومنذ تسعينات القرن الماضي أصبح الاهتمام بقضايا تمكين المرأة في تزايد مستمر، وبات لا يخلو أي برنامج إنمائي من مبدأ المساواة بين الجنسين وتفعيل دور المرأة في المجتمع، وقد أكد صراحة الهدف الخامس من بين الأهداف السبعة عشرة لخطة التنمية المستدامة لسنة 2030 التي تم تبنيها من مختلف دول العالم على هذا الأمر.

وقد اعتمدت الجزائر خطة التنمية المستدامة لسنة 2030 وأقرت العديد من الإجراءات واستعانت بالكثير من الآليات لتحقيق أهدافها، وبعد مضي أقل من عقد من الزمن استطاعت تحقيق شوط كبير في معظم الأهداف، إلا أن ما يتعلق بالهدف الخامس والذي يخص تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين لا تزال الجزائر بعيدة عن الأهداف المتوقعة.

إشكالية الدراسة:

بناء على ما سبق يمكن طرح الإشكالية الدراسة في التساؤل التالي:

ما هو واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر في ظل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

ويندرج ضمن هذا التساؤل الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو التمكين الاقتصادي للمرأة؟
- ما هي التنمية المستدامة؟
- ماهي العلاقة بين تمكين المرأة والتنمية المستدامة؟
- ما مدى تمكين المرأة الجزائرية اقتصاديا في ظل تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

أهداف الدراسة: تسعى هذه الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:

- توضيح مفهومي التنمية المستدامة والتمكين الاقتصادي للمرأة؛
- إبراز العلاقة بين تمكين المرأة اقتصاديا وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- التعرف على واقع التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر؛
- الوقوف على مدى تحقق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر خاصة ما يتعلق بتمكين المرأة.

منهج الدراسة: بغية الإجابة على إشكالية الدراسة وتحقيق أهدافها تم اعتماد المنهج الوصفي، والذي يمكننا من التعرف على واقع التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية في ظل تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

1. مفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة

إن المرأة هي نصف المجتمع والمسؤولة عن تكوين النصف الآخر، وهذا ما يجعل الاهتمام بها وإدراجها في خطط التنمية من الأولويات.

1.1. تعريف التمكين الاقتصادي للمرأة:

يعرف التمكين لغة على أنه: إعطاء السلطة والحكم والقوة، فهو يرجع إلى الفعل مكن الذي يعني جعله قادرا على الشيء (المهيرات، 2010، صفحة 21)، ووفق المصادر اللغوية مفهوم التمكين مشتق من الكلمة اللاتينية *potere* وتعني أن الإنسان يصبح قادرا، ويعني الفعل *empower* إعطاء القوة القانونية أو السلطة الرسمية، كما يعني الاستطاعة (سلطان، 2021، صفحة 17).

أما اصطلاحا فقد حظي التمكين بعدة تعريفات، أهمها تعريف البنك الدولي والذي عرفه على أنه توسيع سلطة الفرد وتحكمه في الموارد التي تؤثر في حياته، وهذا كونه يركز بشكل خاص على تمكين الفقراء لاختياراتهم المحدودة للغاية بسبب محدودية مواردهم وعدم قدرتهم على التفاوض مع، والتأثير على، والتحكم في، ومساءلة من يؤثر على حياتهم (القطوي، 2022، صفحة 14)؛

كما يعبر التمكين عن عملية فردية يأخذ فيها الفرد المسؤولية والسيطرة على حياته ووضعها، ويعبر التمكين كعملية سياسية عن كل الإجراءات المتخذة لمنح المجموعة المهمشة حقوقهم وتوفير العدالة الاجتماعية (الصريرة، 2020، صفحة 35)، ويعرف على أنه امتلاك الفرد للقوة ليصبح عنصرا مشاركا بفعالية في شتى مجالات الحياة الاقتصادية والاجتماعية أي امتلاكه للقدره على إحداث تغيير في الآخر الذي قد يكون فردا أو جماعة أو مجتمعا بأكمله، ويعتبر التمكين نوع من الدعم الخارجي الذي تقدمه السلطة للمجتمع والتي يفترض منها أن تنظر بروح المسؤولية إلى كافة المواطنين لغرض دعم التطوير والتنمية في المجتمع (سلطان، 2021، صفحة 18).

وقد عرفت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) تمكين المرأة على أنه العملية التي تصبح المرأة من خلالها فرديا وجماعيا واعية بالطريقة التي تؤثر على علاقات القوة في حياتها، فتكسبها الثقة بالنفس والقوة في التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل (شملاوي و سقف الحيط، 2019، صفحة 52).

ويعرف التمكين الاقتصادي على أنه القدرة سواء للرجال والنساء على المشاركة في العمليات الاقتصادية والمساهمة فيها والاستفادة منها بطرق تسلط الضوء على قيمة مساهماتهم، واحترام كرامتهم، وجعل توزيع فوائد النمو أكثر عدلا (DAC, 2011, p. 6).

أما التمكين الاقتصادي للمرأة حسب ما وضعه البنك الدولي فهو جعل الأسواق تعمل لصالح المرأة وتقويتها للمنافسة في الأسواق (World Bank, 2006, p. 4)، ويعرف على أنه قوة ووكالة المرأة في جميع المجالات الاقتصادية والتفاعلات ذات الصلة بالسوق، ككسب الدخل وانفاقه أو توفيره، شراء وتملك وبيع الأصول، الحفاظ على الثروة أو الإرث، بدء وتشغيل عمل تجاري، الحصول على حساب بنكي أو إئتماني، المشاركة في نقابة أو أي شكل آخر من التحرك الاقتصادي الجماعي أو القيادة فيه (Fox & Romero, 2017, p. 7).

مما سبق يمكن تعريف التمكين الاقتصادي للمرأة إجرائيا على أنه توفير البيئة المناسبة لتحويل المرأة من موقع ضعف إلى موقع قوة، من خلال تكريس مبدأ تكافؤ الفرص في شتى المجالات.

2.1. أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة:

تنبع أهمية التمكين الاقتصادي من قدرته على زيادة إمكانية النساء للوصول إلى الموارد والفرص الاقتصادية بما في ذلك الوظائف والخدمات المالية والممتلكات والأصول الإنتاجية الأخرى وتطوير المهارات والحصول على معلومات السوق (DAC, 2011, p. 6)، كما تتجلى أهمية التمكين الاقتصادي للمرأة من خلال النقاط التالية (عتيبة، 2020، صفحة 359):

- ✓ التمكين عملية ثلاثية الأبعاد، حيث تأخذ في اعتبارها الفرد والجماعة والمجتمع؛
- ✓ التمكين وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية، من خلال مواجهة حالات اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية؛
- ✓ التمكين يعزز التنمية المستدامة، من خلال اندماج المرأة في النشاط الاقتصادي وارتفاع نسبة مشاركتها في سوق العمل، الأمر الذي يضمن لها الحصول على مصدر دائم للدخل، ويحقق الاستثمار الأمثل للموارد البشرية على المستوى القومي وبالتالي الوصول إلى معدلات النمو المستهدفة.

3.1. مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة:

تتمثل مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة في (سلامي و بية، 2013، صفحة 53):

➤ المساهمة الاقتصادية: مستوى البطالة، مستوى الأنشطة الاقتصادية، الدخل من دخول سوق العمل؛

- الفرص المتاحة اقتصاديا: نوعية المشاركة للمرأة، نوعية الوظائف التي تشغلها المرأة، نسبة دخل المرأة إلى دخل الرجل، وعدد النساء اللواتي يشغلن وظائف إدارية مرتفعة؛
- المشاركة في اتخاذ القرار: الفرص الوظيفية في القطاع الخاص، مدى مشاركة المرأة في هياكل اتخاذ القرار الرسمي أو غير الرسمي، مدى مشاركة المرأة في تحديد السياسات التي تؤثر في المجتمع بكافة فئاته؛
- التعليم: نوعية التعليم، الفرص المتاحة للتطوير الذاتي للمرأة علميا، نسبة التعليم للنساء، عدد المنتسبات للتعليم بمختلف أطواره ومعدل السنوات التي تقضيها المرأة في المدارس أو الجامعات؛
- الصحة: العناية الصحية، تحديد وتنظيم النسل والعناية الطبية النفسية.

2. مفهوم التنمية المستدامة

سنة 1992 انعقد مؤتمر قمة الأرض المعني بالبيئة والتنمية في ريودي جانيرو بالبرازيل، وتوصل فيه الحاضرين بقيادة منظمة الأمم المتحدة إلى تحديد طريق رفاهية الانسان والذي لا يجب أن يجرد عن طريق التنمية المستدامة.

1.1.2 تعريف التنمية المستدامة:

تعرف التنمية المستدامة على أنها تلبية احتياجات الأجيال الحاضرة دون الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها (البريدي، 2015، صفحة 51)، كما تعرف على أنها تنمية حقيقية مستمرة ومتواصلة هدفها وغايتها الانسان، تؤكد على التوازن بين البيئة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بما يسهم في تنمية الموارد الطبيعية وتمكين وتنمية الموارد البشرية وإحداث تحولات في القاعدة الصناعية والتنمية على أساس علمي مخطط وفق استراتيجية محددة لتلبية احتياجات الحاضر والمستقبل على أساس من المشاركة المجتمعية مع الإبقاء على الخصوصية الحضارية للمجتمعات (أبو النصر و محمد، 2017، صفحة 81).

وتتبع أهمية التنمية المستدامة من كونها وسيلة لتقليص الفجوة بين الدول المتقدمة والنامية، وتلعب دورا كبيرا في تقليص التبعية الاقتصادية للخارج، حماية البيئة، وتساهم في إرساء العدالة الاجتماعية، تحسين مستوى المعيشة، رفع مستوى التعليم، توفير رؤوس الأموال ورفع مستوى الدخل القومي (أبو النصر و محمد، 2017، صفحة 91).

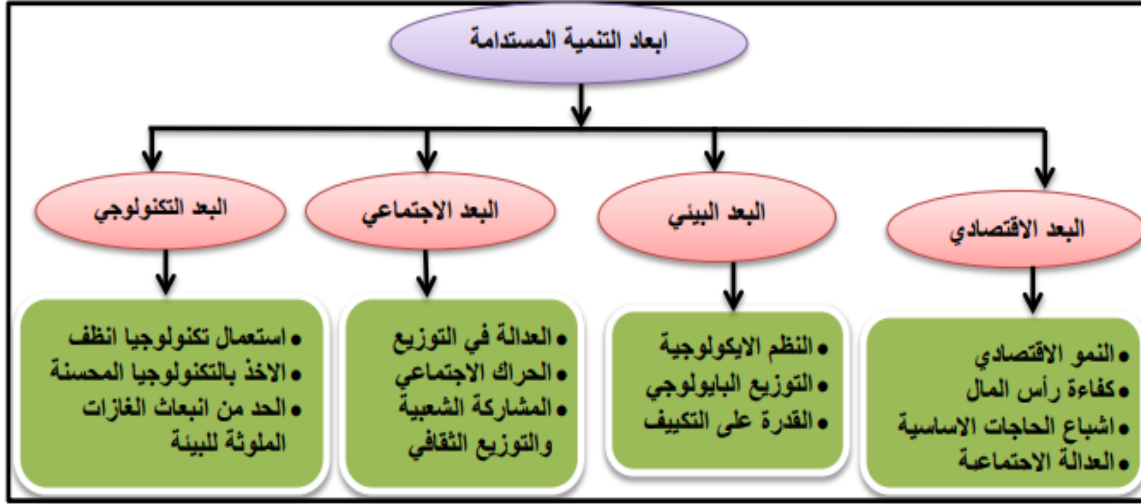
2.2 أبعاد التنمية المستدامة:

يمكن تلخيص أبعاد التنمية المستدامة فيما يلي (عبد الرزاق، 2020، صفحة 28):

- **البعد البيئي:** وتسعى من خلاله إلى التوفيق بين التنمية الاقتصادية والمحافظلة على البيئة، عن طريق الاستخدام الرشيد للموارد الناضبة ومراعاة القدرة المحدودة للبيئة على استيعاب النفايات.
- **البعد الاقتصادي:** تسعى من خلاله إلى القضاء على الفجوة بين البلدان المتطورة والبلدان النامية، من خلال تعديل أنماط الاستهلاك لتصبح أكثر استدامة، إيقاف تبديد الموارد الطبيعية، المساواة في تلبية الحاجات الأساسية وتوزيع الموارد والدخل؛
- **البعد الاجتماعي:** تسعى من خلاله إلى تحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الموارد وإيصال الخدمات، عن طريق الاستخدام الكامل والأفضل للموارد البشرية والعمل على المساواة والمشاركة المجتمعية الفاعلة؛
- **البعد التكنولوجي:** تسعى من خلاله إلى استخدام تكنولوجيا نظيفة تساهم في رفع الإنتاجية وتحسين المستوى المعيشي.

ويمكن تلخيص هذه الأبعاد في الشكل التالي:

الشكل (1) : أبعاد التنمية المستدامة



المصدر: (عبد الرزاق، 2020، صفحة 32)

3.2. علاقة التمكين الاقتصادي للمرأة بالتنمية المستدامة:

إن أساس التنمية المستدامة هو الاستغلال الأمثل للمورد البشري، وباعتبار المرأة نصف هذا المورد فقد كان الاهتمام بها منذ بداية الحديث عن التنمية المستدامة في القرن الماضي، وبعد عدة خطط ومؤتمرات لتفعيل التنمية المستدامة والسعي لتحقيق أهدافها من قبل الدول المشاركة، كانت آخر خطة تم تبنيها بعد مؤتمر هي خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وكان من بين أهدافها 17، الهدف الخامس الذي ينص على المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، والقضاء على جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة في المجالين العام والخاص، وضمان المشاركة الفعالة وتكافؤ الفرص للقيادة مع الرجل في الحياة السياسية والاقتصادية وصنع القرار، وتعزيز السياسات والتشريعات القائمة للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة، وقد ذكرت عدة مؤشرات لتمكين المرأة ضمن أهداف أخرى لخطة التنمية المستدامة نوضحها في الجدول التالي:

جدول رقم (01) : مؤشرات تمكين المرأة ضمن أهداف التنمية المستدامة

الهدف	إجمالي عدد المؤشرات	عدد المؤشرات المتعلقة بالمرأة	نسبة المؤشرات المتعلقة بالمرأة
الهدف 1: القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان	14	6	43%
الهدف 2: القضاء على الجوع وتوفير الأمن الغذائي والتغذية المحسنة وتعزيز الزراعة المستدامة	13	1	8%
الهدف 3: ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار	27	6	22%
الهدف 4: ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع	11	8	73%
الهدف 5: تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات	14	14	100%
الهدف 6: ضمان توفر المياه، وخدمات الصرف الصحي للجميع	11	0	0%
الهدف 7: ضمان حصول الجميع بتكلفة ميسورة على خدمات الطاقة الحديثة الموثوقة والمستدامة	6	0	0%
الهدف 8: تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام،	17	7	41%

			والعمالة الكاملة والمتنحية، وتوفير العمل اللائق للجميع
0%	0	12	الهدف 9: إقامة بني تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع الشامل للجميع والمستدام، وتشجيع الابتكار
9%	1	11	الهدف 10: الحد من انعدام المساواة داخل البلدان، وفيما بينها
20%	3	15	الهدف 11: جعل المدن والمستوطنات البشرية شاملة للجميع وآمنة وقادرة على الصمود، ومستدامة
0%	0	13	الهدف 12: ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة
10%	1	10	الهدف 13: اتخاذ إجراءات عاجلة للتصدي لتغير المناخ، وآثاره
0%	0	8	الهدف 14: حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية، واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة
0%	0	14	الهدف 15: حماية النظم الإيكولوجية البرية وترميمها، وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي
26%	6	23	الهدف 16: السلام والعدل والمؤسسات
4%	1	25	الهدف 17: تعزيز وسائل التنفيذ، وتنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية المستدامة
22%	54	244	الإجمالي

المصدر: (منظمة المرأة العربية، صفحة 17)

3. واقع التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية وفق أهداف التنمية المستدامة

على غرار بقية الدول المشاركة في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، قامت الجزائر بعدة آليات لتمكين المرأة اقتصاديا، ولكن لم تتمكن من بلوغ الأهداف المرجوة، وقد بينت المؤشرات التي تعرضها المنظمات الدولية مدى تأخر الجزائر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في شقها المتعلق بتمكين المرأة اقتصاديا، نظرا للعراقيل التي تعيشها المرأة الجزائرية.

1.3. معوقات التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر:

من جملة العراقيل التي تحول دون تفعيل التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية نذكر ما يلي (حسيني، 2022):

- ✓ طبيعة المجتمع الجزائري المتحفظ والمتميز بنظرته الخاصة للمرأة الناشطة؛
- ✓ رفض الرجل منافسة المرأة في القطاعات الصعبة المحترمة من قبله؛
- ✓ صعوبة حصول النساء على التمويل، بسبب تركزهن في القطاعات ذات التمويل الضعيف؛
- ✓ صعوبة الوصول إلى السوق لأسباب اجتماعية؛
- ✓ اختيار المرأة للوظائف التقليدية كالتعليم والصحة؛
- ✓ غياب النماذج القدوة المشاركة في العمل السياسي والاقتصادي.

2.3. آليات التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر تحقيقا لأهداف التنمية المستدامة:

لقد شاركت الجزائر في مختلف المسارات الدولية المتعلقة بتمكين المرأة وبالأخص منهاج وخطة عمل بكن لتمكين المرأة وكذا أهداف الألفية للتنمية وأهداف التنمية المستدامة، لتأكيد مساندة قضايا المرأة والعمل على ترقية دورها في المجتمع، ومن خلال المؤسسات المعتمدة لهذا

الغرض وعلى رأسها وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة، المجلس الوطني للأسرة والمرأة والمركز الوطني للدراسات والاعلام والتوثيق حول المرأة والأسرة والطفولة، تم انتهاج العديد من السياسات من بينها (وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المجتمع) (جربال و لعروسي، 2022):

✓ سن وتجديد القوانين والتشريعات الرامية لحماية حقوق المرأة وترقيتها، مثل التعديل الدستوري لسنة 2016، قانون الأسرة، قانون العقوبات وقانون الجنسية، بالإضافة إلى القوانين الرامية لترقية المرأة في المجال السياسي كضمان حقها في الانتخاب وتوسيع حظوظها في المجالس المنتخبة والأحزاب السياسية؛

✓ تحقيق المساواة في الحصول على التعليم الجيد والتدريب من خلال تكريس حق التمدريس في كل الأطوار التعليمية من التحضيري إلى الجامعي، توفير التعليم والتكوين عن بعد وبرامج محو الأمية، وكذا برامج التكوين والتعليم المهنيين؛

✓ الرعاية الصحية والميسورة التكلفة والمتاحة للجميع وزيادة الوعي لدى النساء حول الصحة الإنجابية والتنظيم العائلي؛

✓ القضاء على جميع أنواع التمييز في الحقوق والواجبات كما تنص عليه المادة 34 من الدستور الجزائري: "تستهدف المؤسسات ضمان مساواة كل المواطنين والمواطنات في الحقوق والواجبات بإزالة العقبات التي تعوق تفتح شخصية الإنسان وتحويل دون مشاركة الجميع الفعلية في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية" وتجرم العنف الممارس ضد المرأة بكل أنواعه سواء داخل الأسرة أو في الأماكن العمومية أو التحرش الجنسي في مكان العمل؛

✓ ترقية الحقوق الاقتصادية للمرأة وتشجيع دخولها عالم المقاولات وريادة الأعمال، من خلال بلوغ المناصفة بينها وبين الرجل في التعديل الدستوري لسنة 2016 حسب ما تشير المادة 36 منه والتي تنص على: "تعمل الدولة على ترقية التناصف بين الرجال والنساء في سوق التشغيل، تشجع الدولة ترقية المرأة في مناصب المسؤولية في الهيئات والإدارات العمومية وعلى مستوى المؤسسات"؛

4.3. مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر وفق أهداف التنمية المستدامة:

بالرغم من كل الجهود المبذولة لتمكين المرأة اقتصاديا في الجزائر إلا أن الأرقام المحققة في المؤشرات المعتمدة دوليا لهذا الغرض لا تزال بعيدة عن الأهداف المرسومة في خطة التنمية المستدامة لسنة 2030، وفيما يلي نعرض البعض منها:

➤ مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر

قبل عرض مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر نقدم أولا صورة عامة عن تمكين المرأة الجزائرية خلال سنة 2022.

جدول رقم (2): مؤشرات تمكين المرأة في الجزائر

الترتيب الدولي	قيمة المؤشر	
140	0,602	المؤشر العام للتمكين
138	0,466	المشاركة الاقتصادية والفرص
126	0,915	الحصول على التعليم
135	0,958	الحصول على الرعاية الصحية
134	0,070	المشاركة السياسية

المصدر: (World Economic Forum, 2022)

من خلال الجدول يتضح ضعف الجزائر في تمكين المرأة حيث احتلت المرتبة 140 من أصل 146 دولة بمعدل 0,602، وهذا ما يتطلب إعادة نظر في الآليات المتخذة لتحقيق تمكين المرأة، وإذا ما فصلنا في المركبات الجزئية المكونة لمؤشر التمكين نجد أن أحسن مرتبة حققتها الجزائر تخص مؤشر الحصول على التعليم والتي كانت المرتبة 126 بقيمة 0,915، وتلاها مؤشر المشاركة السياسية والذي احتلت فيه المرتبة 134، في حين احتلت في مؤشر الحصول على الرعاية الصحية المرتبة 135، أما مؤشر المشاركة الاقتصادية والفرص فقد كانت مرتبتها 138 من أصل 146 دولة.

ونعرض فيما يلي النسب التي يعتمد عليها في حساب مؤشر المشاركة الاقتصادية والفرص:

جدول رقم (3): مكونات مؤشر المشاركة الاقتصادية والفرص

الترتيب الدولي	قيمة المؤشر	مؤشر المشاركة الاقتصادية والفرص = 0,466
142	0,243	نسبة مشاركة المرأة من إجمالي القوى العاملة
3	0,815	المساواة في الأجور بين الرجل والمرأة بالنسبة لنفس العمل
144	0,184	نسبة الدخل المتوقع للمرأة مقارنة بالرجل
135	0,091	نسبة النساء المشرعات والمسيرات اللاتي يشغلن وظائف سامية
81	0,916	النساء الخبيرات علميا والعاملات التقنيات مقارنة بالرجال

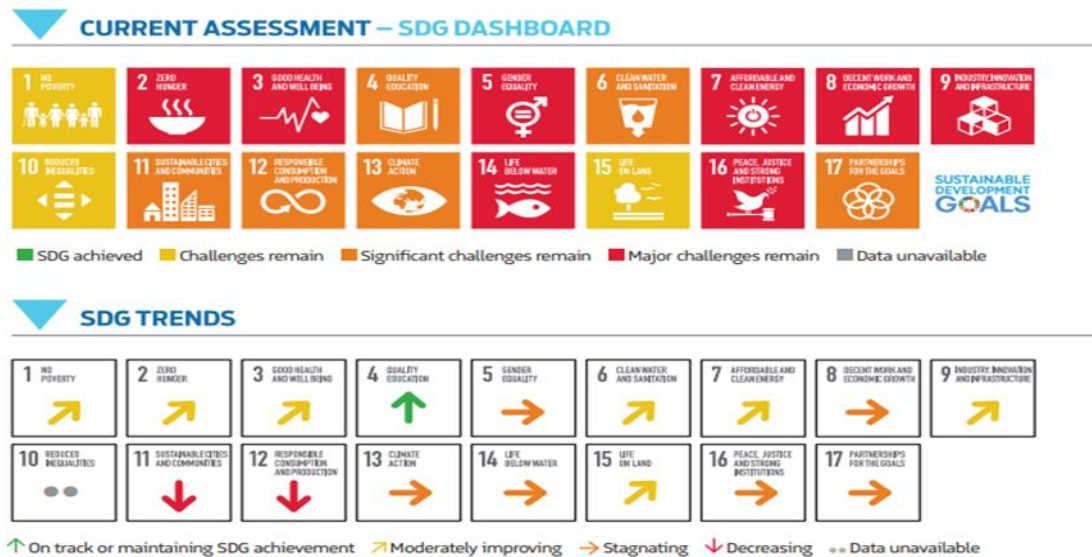
المصدر: (World Economic Forum, 2022)

من خلال الجدول نجد أن أحسن نسبة هي المساواة في الأجور بين الرجل والمرأة بالنسبة لنفس العمل والتي احتلت فيها الجزائر المرتبة 3، مما يدل على اعتماد معايير موحدة في تحدد الأجور بعيدا عن الجنس، وتلتها نسبة النساء الخبيرات علميا والعاملات التقنيات مقارنة بالرجال والتي احتلت فيها المرتبة 81 وهذا يدل على فعالية الآليات المتخذة في مجال التعليم والتكوين، أما بقية الآليات المعتمدة لتمكين المرأة اقتصاديا لم تعط نتائج مرضية إذ نجد أن الجزائر احتلت المرتبة 135 في نسبة النساء المشرعات والمسيرات اللاتي يشغلن وظائف سامية، واحتلت المرتبة 142 في نسبة مشاركة المرأة من إجمالي القوى العاملة والمرتبة 144 في نسبة الدخل المتوقع للمرأة مقارنة بالرجل.

➤ التمكين الاقتصادي للمرأة الجزائرية وفق أهداف التنمية المستدامة

حققت الجزائر سنة 2022 المرتبة الرابعة عربيا في تحقيق أهداف خطة التنمية المستدامة لسنة 2030، والتي بدأ العمل بها سنة 2016، وكان معدل التحقيق 67% حسب ما أشار إليه تقرير مؤشر متابعة أهداف التنمية المستدامة لسنة 2022، ونقدم الشكل الموالي لعرض مستوى تحقيق أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر.

الشكل (2): متابعة تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الجزائر لسنة 2022



المصدر: (World Government Summit, 2022)

يوضح الشكل في جزئه الأول لوحة متابعة إنجاز الأهداف 17 للتنمية المستدامة، ونلاحظ أن الأهداف: 2، 3، 5، 7، 8، 9، 14 و16 كلها باللون الأحمر والذي يعني أنه لا تزال توجد تحديات كبيرة تواجه تحقيق هذه الأهداف مما يتطلب مضاعفة الجهود وتحسين الآليات لتدارك الأمر، وهذا ينطبق على الهدف الخامس والذي يخص المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.

ونجد الأهداف: 4، 6، 11، 12، 13 و17 باللون البرتقالي والذي يعني وجود تحديات ملموسة لا بد من إزالتها لتحقيق هذه الأهداف، في حين نجد الأهداف: 1، 10 و15 باللون الأصفر والذي يعني أنه لا تزال هناك تحديات، واللون الأخضر الذي لم يظهر يعني تحقق الهدف، وعليه نخلص أن الأهداف 17 للتنمية المستدامة لم تتحقق بعد في الجزائر.

أما الجزء الثاني من الشكل فيبين اتجاهات تحقيق الأهداف، حيث يعني السهم الأخضر على المسار الصحيح أو تحافظ على معدل إنجاز أهداف التنمية المستدامة مثلما هو موضح في الهدف 4، أما السهم الأصفر فيعني زيادة معتدلة مثلما هو موضح في الأهداف: 1، 2، 3، 6، 7، 9 و15، ويعني السهم البرتقالي ثبات في تحقيق الأهداف: 5، 8، 13، 14، 16 و17، والسهم الأحمر يعني تناقص في مسار تحقيق الأهداف: 11 و12، أما الهدف 10 فل تتوفر بيانات عنه.

ونوضح في الجدول الموالي المؤشرات المعتمدة للحكم على مدى تحقيق الهدف 5 والذي يعني بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة:

جدول رقم (4): مؤشرات تحقيق الجزائر للهدف 5 سنة 2022

قيمة المؤشر	مؤشرات الهدف 5: المساواة بين الجنسين
77,2 ● ↗	المطالبة بتنظيم للأسرة مبني على الطرق الحديثة
92,8 ● ↑	نسبة متوسط سنوات الدراسة للإناث إلى الذكور في الفئة العمرية 25 سنة فأكثر
25,1 ● →	نسبة مشاركة الإناث إلى الذكور في القوى العاملة
25,8 ● ↓	نسبة المقاعد التي تشغلها النساء في البرلمانات الوطنية
0,2 ● ↓	نسبة إجمالي الدخل القومي المقدر للفرد، الإناث/الذكور
0,0 ●	نسبة النساء بين 20 و24 عاما اللاتي تزوجن أو ارتبطن لأول مرة قبل سن 15
14,7 ● ↓	نسبة النساء في المناصب الوزارية
98 ●	إجازة الأمومة الإلزامية مدفوعة الأجر (بالأيام)

المصدر: (World Government Summit, 2022)

من الجدول يتضح أن النسبة الوحيدة التي تجاوزت فيها الجزائر كل التحديات وحققت الهدف المطلوب هو زواج أو ارتباط القصر، النسبة التي توجد فيها تحديات وهي على المسار الصحيح لتجاوزها هي نسبة متوسط سنوات الدراسة للإناث إلى الذكور في الفئة العمرية 25

سنة فأكثر، ونسبة المطالبة بتنظيم للأسرة مبني على الطرق الحديثة لا تزال تعرف تحديات مع وجود زيادة معتدلة في إزالتها، أما بقية النسب فلا تزال في مرحلة الخطر وأيضا مسار تحقيق الأهداف منخفض.

إن مؤشرات تمكين المرأة الجزائرية في ظل تحقيق أهداف التنمية المستدامة لا تزال دون المستوى المطلوب، وهو ما يتطلب إجراءات وآليات إضافية لتدارك الوضع وتمكين المرأة في المحيط الاقتصادي، من خلال إدراج قضايا المرأة في كل الخطط والبرامج التنموية لضمان زيادة إنتاجيتها والرفع من المستوى المعيشي لها ولكل المواطنين.

الخلاصة:

إن تمكين المرأة اقتصاديا في الجزائر لا يمكن أن يكون بمعزل عن الخطة التنموية الكلية للبلد، أو في خطوات منفصلة عن خطوات النمو المتبعة، بل يجب أن يكون مبدأ المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة عنصرا محوريا في كل البرامج الحكومية وسياسات الدعم المقدمة للنهوض بالاقتصاد الوطني.

وبناء على هذه الدراسة التي وقفنا من خلالها على ضعف تمكين المرأة في الجزائر بصفة عامة وضعف تمكينها الاقتصادي بصفة خاصة، وبيننا بعد مرور قرابة العقد من الزمن على تبني خطة التنمية المستدامة لسنة 2030، إلا أن الجزائر لم تتمكن لحد الآن تحقيق ولو القليل من أهدافها السبعة عشرة، وفيما يخص الهدف الخامس والمتضمن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين، فقد بينت الاحصائيات المقدمة ضعف الجزائر في تحقيق هذا الهدف مما يتطلب دعما قانونيا وجهودا إضافية على جميع المستويات لتخطي التحديات التي تواجهها المرأة، وعليه نقتراح التوصيات التالية:

- ✓ نشر الوعي وثقافة تقبل المرأة العاملة في المجتمع من خلال وسائل الإعلام المختلفة؛
- ✓ تكثيف أوقات العمل بما يضمن توفيق المرأة بين العمل والأسرة؛
- ✓ توفير الأمن في البيئة المحيطة بالمرأة العاملة لضمان استقرارها وزيادة إنتاجيتها؛
- ✓ القضاء على البيروقراطية وتسهيل ولوج المرأة عالم الأعمال من خلال استغلال التكنولوجيا الحديثة؛
- ✓ إنشاء مراكز تعليمية وتدريبية لإدماج النساء في سوق العمل المحلي وبما يتناسب وإمكانياتهم وأفكارهم الإبداعية؛
- ✓ مساعدة النساء لدخول مجال ريادة الأعمال من خلال تدريبهم على فتح مشاريع جديدة أو التوسع في المشاريع القديمة، وتقديم التسهيلات المالية والقانونية؛
- ✓ فتح المجال للشراكة الدولية، ما يساعد على نقل المعارف والخبرات؛
- ✓ الاستفادة من تجارب دول أخرى في مجال تمكين المرأة اقتصاديا، وإسقاطها على المرأة الجزائرية مع مراعاة خصوصية المجتمع الجزائري.

الإحالات والمراجع:

- DAC, N. (. (2011). Women's Economic Empowement. OECD.
- Fox, L., & Romero, C. (2017). In the Mind, the Household, or the Market? Concepts and Measurement of Women's Economic Empowerment . World Bank Group.
- World Bank. (2006). Gender Equality as Smart Economics: A World Bank Group Gender Action Plan (Fiscal years 2007–10). World Bank.
- World Economic Forum. (2022). Global Gender Gap Report 2022 .
https://www3.weforum.org/docs/WEF_GGGR_2022.pdf

- World Government Summit. (2022). Arab Region SDG Index and Dashboard Report <https://s3.amazonaws.com/sustainabledevelopment.report/2022/2022-arab-region-index-and-dashboard-report.pdf>.
- آمال محمد حسين عتيبة. (2020). التمكين الاقتصادي للمرأة السعودية من المنظور التربوي الاسلامي. مجلة الجامعة الاسلامية للعلوم التربوية والاجتماعية(04)، الصفحات 325-405.
- بشرى نواف الصرايرة. (2020). التمكين والذمة المالية المستقلة للمرأة العاملة وعلاقتها في العنف الأسري. الأردن: دار الخليج للنشر والتوزيع.
- جازية حسيني. (11 نوفمبر، 2022). مؤسسات الدعم ودورها في التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر دراسة حالة وكالات ANADE، CNAC، ENGEM بالشلف. مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، 18(30)، الصفحات 323-338.
- حنان عكا شمالوي، و نجيل اسماعيل سقف الحيط. (2019). محددات تمكين المرأة في الدول العربية. دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية، 46(1)، الصفحات 48-66.
- عبد الله بن عبد الرحمن البريدي. (2015). التنمية المستدامة مدخل تكاملي لمفاهيم الاستدامة وتطبيقاتها مع التركيز على العالم العربي. السعودية: دار العبيكان للنشر.
- عماد علي المهيترات. (2010). أثر التمكين على فاعلية المنظمة. الأردن: دار جليس الزمان.
- كهيبة جريال، و رايح لعروسي. (2022). سياسات التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر بين الالتزامات الدولية والأولويات الوطنية للتنمية. مجلة السياسة العالمية، 6(1)، الصفحات 1140-1157.
- م.م. سعد سالم سلطان. (2021). تمكين الأقليات من الحقوق المدنية والسياسية في القانون الولي العام والدستور العراقي لسنة 2005. الأردن: شركة دار الأكاديميون للنشر والتوزيع.
- ماجد مهدي قاسم القطوي. (مارس، 2022). واقع تمكين المرأة اليمنية اقتصاديا في مجال المشروعات الصغيرة "دراسة حالة: اتحاد نساء اليمن". مجلة أبحاث، 9(1)، الصفحات 47-1.
- مدحت أبو النصر، و ياسمين مدحت محمد. (2017). التنمية المستدامة مفهومها-أبعادها-مؤشراتها. مصر: المجموعة العربية للتدريب والنشر.
- منظمة المرأة العربية. (بلا تاريخ). المرأة العربية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية دراسة استشرافية. <http://www.arabwomenorg.org/MediaFiles/Publications/PDFs/f2362630.pdf>
- منيرة سلامي، و إيمان بية. (19 جوان، 2013). المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر. مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، 2(1)، الصفحات 47-71.
- نور ضياء عبد الرزاق. (2020). دور التمكين الاقتصادي للمرأة في تعزيز التنمية المستدامة تجارب مختارة مع إشارة للعراق (رسالة ماجستير). كلية الإدارة والاقتصاد، العراق: جامعة كربلاء.
- وزارة التضامن الوطني والأسرة وقضايا المجتمع. (بلا تاريخ). تقرير حول تحسين حالة المرأة والفتاة في المناطق الريفية في الجزائر.